



2016

ANNUAL MEETINGS

International Monetary Fund
World Bank Group
Washington, D.C.

Governor's Statement No. 23 (A)

October 7, 2016

Statement by the Hon. **MOHAMMED BOUSSAID**,
Governor of the Bank for **MOROCCO**,
on Behalf of the Arab Governors

الخطاب المشترك للمجموعة العربية

يلقيه معالي السيد محمد بوسعيد
وزير الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية

نيابة عن المحافظين العرب

في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين

أكتوبر 2016

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

1. من دواعي سروري البالغ أن ألقى كلمة المجموعة العربية لهذا العام أمام الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

2. لا يزال التعافي الاقتصادي ضعيفا على مستوى العالم، مع تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة في ظل استمرار ضعف الطلب، والديون المرتفعة، ووتيرة الإنتاجية المنخفضة، والأوضاع الديمغرافية غير المواتية، إضافة إلى استمرار مستوى تضخم جد منخفض أو سالب، مع تأثير سلبي على ادخار القطاع الخاص وربحية القطاع المالي وزيادة مخاطر انخفاض الأسعار. وقد تحسنت مؤخرًا التوقعات في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، والتي تساهم بالنصيب الأكبر في النمو، وذلك بفضل تراجع المخاطر على المدى القصير، والولوع الأفضل إلى الأسواق المالية، وبعض الانتعاش في أسعار السلع الأساسية لصالح المصدرين مع استمرار تكاليف مناسبة بالنسبة للمستوردين، وكذلك الجهود المبذولة من قبل العديد من بلدان هذه المجموعة للتكيف مع صدمات معدلات التبادل التجاري ولتقليل مواطن الضعف. وستساهم هذه العوامل إلى جانب نهاية الركود في اثنين من أكبر الاقتصادات الصاعدة في تسريع النمو مستقبلا. كذلك يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر متزايدة من مصادر جديدة، منها احتدام الصراعات وأجواء عدم اليقين المرتبطة بها، والنزوح السكاني، والتوترات الاجتماعية الناشئة عن تزايد الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، فضلا عن ارتفاع تواتر وحدة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. ومؤخرًا، بينما يبدو أن الأخطار المرتبطة بالاستفتاء في المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي قد خفت على المدى القصير، فإن الآثار المترتبة على المدى الطويل على الاقتصاد العالمي لا تزال غير مطمئنة.

3. وتتطلب هذه التحديات اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز التعافي مع الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي على مستوى العالم. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لتكثيف جهودهما لتعزيز الاستقرار العالمي وتحقيق نمو احتوائي مستمر لكل البلدان الأعضاء. كما نرحب بالتركيز مؤخرًا من طرف الصندوق على النمو ومحدداته، والعلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي من جهة، والنمو واستدامة الدين من جهة أخرى، كذلك على مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعم الجهود الجارية لتعزيز فعالية الرقابة متعددة الأطراف وتقوية النظام المالي العالمي عبر التقدم في جدول الأعمال التنظيمي العالمي. كما نتفق على أهمية تعزيز شبكة الأمان العالمية، ولا سيما بالتأكد من كفاية موارد الصندوق لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، ندعو لإجراء تعديلات أخرى في أدوات التمويل التي يستخدمها الصندوق وبنوك التنمية المتعددة الأطراف حتى تتلاءم مع احتياجات الأعضاء، إضافة إلى تحسين التعاون مع الترتيبات المالية الإقليمية، بما في ذلك الاحتياجات الناجمة عن الصدمات غير الاقتصادية. وكذلك ندعو أيضا لمواصلة الجهود من أجل ضمان المعاملة المتساوية لكل البلدان الأعضاء في تطبيق رقابة الصندوق، وفي الحصول على موارده، مع المراعاة الكاملة للظروف والقيود الخاصة لكل عضو. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بزيادة مشاركة مؤسستي بريتون وودز في مساعدة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال تعزيز المهارات من أجل تقوية مناعتها، وملاءمة أدواتها التمويلية وفقا للتحديات والاحتياجات الخاصة بهذه البلدان.

4. وينبغي أن تعمل مؤسستي بريتون وودز أيضا على تكثيف جهودها لمساعدة البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل، لتحقيق أهداف النمو وخلق فرص العمل، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من خلال الحفاظ على استقرار

الاقتصاد الكلي واستدامة المالية الحكومية والدين ودعم زيادة تعبئة الموارد المحلية ورفع كفاءة الإنفاق، فضلا عن تقوية الاستقرار المالي وتطوير الأسواق الرأسمالية، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وفي هذا الخصوص، نحث الصندوق على تعزيز دعمه لقدرة البلدان الأعضاء في النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية المحلية والدولية، من خلال أدوات التمويل المبتكرة وغيرها من السبل. كما ينبغي أن تعمل مؤسستي بريتون وودز على تعزيز دورها المحفز لحشد الدعم من المانحين للبلدان النامية منخفضة الدخل، وعلى ضمان تسليم المساعدات الإنمائية الرسمية الملتزم بها في الوقت المناسب. وفي نفس السياق، نشجع الصندوق وكذلك البنك الدولي على القيام بدور قيادي في دعم التعاون الدولي وتبادل المعلومات للقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما الناشئة عن التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال، مع تيسير استرداد الأصول التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

5. إن استمرار ضعف النمو العالمي واقتترانه بعدم إنجاز الإصلاحات الهيكلية المقررة يزيد من إلحاح وصعوبة الهدف المزجج الذي تتوخاه مجموعة البنك الدولي، وهو القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. حيث ينبغي أن تركز استجابات السياسة في هذا الصدد على تدعيم صلابة الاقتصاد في مواجهة صدمات المدى القصير، مع التركيز على النمو في المدى الأطول. كما يجب تعزيز أطر المالية العامة عن طريق زيادة مصادر الدخل من غير السلع الأولية وتكميل هذه الجهود بضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة تخفف الأثر على النمو. إضافة إلى ضرورة دعم مجموعة البنك الدولي للجهود الجارية لبناء القدرات المؤسسية في مجالي تعبئة الموارد المحلية وإدارة المالية العامة.

6. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تقوم مؤسسة التمويل الدولية بدور أكبر في استعادة توازن أسواق القطاع الخاص ذات الكفاءة والاستمرارية الذاتية، عن طريق المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات، وأن تجذب استثمارات رأس المال الخاص لمعالجة قيود النمو الاقتصادي، وفجوات البنية التحتية، والبطالة المرتفعة. ومن أجل تنمية أكثر للقطاع الخاص، ستحتاج مؤسسة التمويل الدولية إلى موارد إضافية لتقوم بخدماتها الاستشارية. كما أن ثمة حاجة لاستعادة ثقة المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، ولا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تواجه تحديات هائلة. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري للنمو وخلق فرص العمل تقديم الدعم اللازم لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المهارات، وتوسيع فرص التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونرحب بالمناقشات الجارية حول "نافذة القطاع الخاص" الجديدة في إطار تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا")، وهو ما يمكن أن يطلق فرصا كبيرة لجذب تمويل القطاع الخاص إلى بلدان منطقتنا المؤهلة للاستفادة من قروض المؤسسة. ومع التمويل الكافي والتنفيذ الفعال، فإن لهذا الإطار القدرة على مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها للتنمية، من خلال المساهمة في خلق فرص العمل والحد من الفقر، بوصفهما عاملا من عوامل الاستقرار والسلام.

7. كما أننا مطلعون على الجهود المبذولة لمراجعة وتحديث الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). ونقدّر ما عُقد من مشاورات، وخاصة مع البلدان المقترضة، للاسترشاد بالنتيجة في تحديث الإطار، وهو ما شمل منهج الإدارة البيئية والاجتماعية القائم على المخاطر وكفاءة استخدام الموارد، والتركيز على النتائج بدلا من الامتثال مقدماً، وزيادة الاهتمام باستخدام النظم القائمة في البلدان المقترضة، وتعزيز المساعدات المقدمة لبناء القدرات في البلدان الأعضاء، واتباع منهج أكثر شفافية وشمولا في تقييم وإدارة

المخاطر البيئية والاجتماعية. حيث ينبغي أن يعمل البنك على ضمان التوازن في اقتسام الأعباء مع البلدان الأعضاء عند تقديم مساعدهاته الفنية وفي مجال بناء القدرات.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

8. لقد وسمت أسعار النفط المنخفضة والصراعات المستمرة آثارا على اقتصاداتنا. وقد ساعد انتهاج سياسات حكيمة في كثير من البلدان المصدرة للنفط، مع توافر احتياطات وقائية قوية ونظما مالية صلبة، على الاحتفاظ بأداء اقتصادي كلي مرضٍ، رغم الانخفاض الشديد في إيرادات المالية العامة والتصدير. ونحن ملتزمون بمواصلة ضبط وضعية المالية العامة وإجراء إصلاحات داعمة للنمو على المدى المتوسط للحفاظ على استدامة المالية العامة ولتحقيق تقدم أكبر في تنويع الاقتصاد.

9. وبالنظر إلى أداء البلدان المستوردة للنفط، فإن النشاط الاقتصادي فيها يشهد تحسنا مستمرا، مما يعكس الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على هذه البلدان، وتراجع العبء المالي، وتحسن مستوى الثقة بفضل التقدم الذي أحرز مؤخرا في تحقيق الاستقرار وتنفيذ الإصلاحات، رغم تأثر العديد من البلدان بتباطؤ النمو في أوروبا، وعدم استقرار البيئة الجغرافية-السياسية، واستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين. وقد ساعدت إصلاحات الدعم المعمم للطاقة في عدة بلدان، إلى جانب التحسن في توجيه الدعم وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي لحماية محدودي الدخل، على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين توزيع الموارد. ولا بد من التأكيد هنا على التزامنا بمواصلة ضبط وضعية المالية العامة عبر تعزيز تعبئة الإيرادات وتحسين ترتيب أولويات الإنفاق ورفع كفاءته لوضع الدين العام على مسار مستدام ثابت.

10. وفي نفس الوقت، فإن هناك عزمًا أكيدا لدى كل بلدان المنطقة على تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات التعليمية والصحية، ودفع عجلة الإصلاحات في التجارة وسوق العمل، علاوة على تدعيم وتعميق نظمنا المالية لتحسين آفاق الاقتصاد، ورفع مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل المطلوبة بشدة.

11. ولا يفوتنا هنا أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزام المنطقة العربية بجدول أعمال تغيّر المناخ طبقا للمساهمات المقررة وطنياً. حيث أن منطقتنا العربية شديدة التأثر بظاهرة الاحترار العالمي وتخضع لضغوط حادة بسبب نقص المياه والتصحر. ولذلك، فمن دواعي الفخر أن تستضيف المملكة المغربية في نوفمبر 2016 المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP22) في مدينة مراكش، حيث من المقرر تحديد تفاصيل القضايا المتعلقة بتنفيذ ما خلصت إليه اتفاقية باريس، بما في ذلك تفاصيل المساهمات المحددة وطنيا والطرائق والإجراءات والمبادئ الإرشادية للإطار المعزز بمقتضى الاتفاقية. إن مؤسستي بريتون وودز لديها دور رئيسي على مستوى البلدان وعلى المستوى العالمي في دعم البلدان الأعضاء لمعالجة تحديات تغيّر المناخ، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتوسيع وتعبئة الدعم المالي الكافي والمساعدة على خلق الحيز المالي في البلدان الأعضاء لتلبية المساهمات المقررة وطنياً الخاصة بكل بلد.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

12. مع تقدم المجتمع العالمي نحو التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، نرحب بمشاركة وتعاون مؤسستي بريتون وودز مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية لدعم منطقتنا في هذا المسعى، وهو ما يشمل تقديم أدوات

تمويلية أكثر ابتكاراً. كما نرحب بجهود البنك والصندوق الدوليين لتعبئة موارد إضافية، بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى الدولية والثنائية، لدعم التعافي وإعادة الإعمار في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

13. وإننا إذ نقدر الجهود التي تبذلها مؤسستا بريتون وودز في دعم بلدان التحول العربية من خلال العمل التحليلي، والمشورة الفنية، والدعم المالي، فإننا نرحب باستمرار المساعدة المالية والفنية من صندوق النقد الدولي إلى الأردن وتونس دعماً لبرامج التصحيح والإصلاح الجارية ولتلبية احتياجاتها لتمويل ميزان المدفوعات، وكذلك ما تم مؤخراً من استكمال المناقشات مع مصر حول برنامج إصلاح متعدد السنوات. كما ننظر بإيجابية إلى تجديد الاتفاق المعقود مع المغرب مؤخراً للاستفادة من "تسهيل الوقاية والسيولة"، والذي يمثل أداة فعالة للوقاية من الصدمات الخارجية. وفي ذات الوقت، تؤكد الحاجة إلى مواصلة الانخراط البناء من جانب الصندوق مع هذه البلدان الأعضاء عن طريق الدعم المالي الملائم والمرن، تبعاً لاحتياجات كل بلد وظروفه الخاصة، وهو ما سيساهم بدور حاسم في تشجيع السياسات السليمة، وتحفيز الدعم الرسمي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، وجذب رؤوس الأموال الخاصة.

14. أما بالنسبة للبلدان المتأثرة بالصراعات في منطقتنا العربية، فإننا نشكر مؤسستي بريتون وودز على تعاونهما رغم صعوبة الظروف التي تمر بها هذه البلدان. ومن المتوقع أن يستمر عدم استقرار الأوضاع في هذه البلدان لبعض الوقت، مما يستدعي أن يظل الصندوق والبنك الدوليين على أهبة الاستعداد لتقديم دعم مالي فوري وكبير ومساعدات فنية مكثفة بمجرد استقرار الأوضاع. وقد يكون من المفيد أيضاً بدء العمل مبكراً لتقييم الأضرار الناجمة عن الصراعات، واحتياجات إعادة الإعمار، وتصميم استراتيجيات للتعافي والتعمير، إلى جانب النظر في أدوات تمويلية مبتكرة بشروط ميسرة، بما في ذلك إمكانية تخفيف أعباء الديون. ونحن ندعو المؤسستين للمساهمة في تعبئة المساعدة الدولية لمعالجة الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على توافد اللاجئين وتلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة التي تواجه بلدان مثل الأردن ولبنان. وفي هذا الصدد، ندعم دعوة "اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية" الصندوق في إبريل الماضي لأن يتأهب للمساهمة في دعم البلدان المستقبلة للاجئين ضمن حدود اختصاصه، بما في ذلك المساهمة في المبادرات العالمية ذات الصلة. وإننا إذ نكرر دعوة مجموعة البنك الدولي إلى تكثيف المشاركة في جهود البلدان العربية لمواجهة هذه التحديات باستخدام مزيج أمثل من الموارد المالية والمعرفية، فإننا نحث على مواصلة العمل الفني مع بلدان الصراع للمساعدة في معالجة التحديات الجديدة في مجالات المالية العامة وسياسة النقد والصرف.

15. وفي هذا السياق، نرحب بمنهج المعاملة المتميزة الذي اعتمدته مجموعة البنك الدولي في استحداث أدوات مبتكرة لدعم البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات والعنف. وستكون تسهيلات التمويل الميسر والضمانات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عاملاً مساعداً للأردن ولبنان في مواجهة أثر أزمة اللاجئين السوريين، وحافزاً للبنوك الأخرى متعددة الأطراف على تقديم دعم من جانبها. كما أننا نشيد بتحول مجموعة البنك الدولي عن النمط المعتاد في دعم بلدان الصراع للحفاظ على المؤسسات المحلية وتقديم الخدمات والاستعداد للتعافي في مرحلة ما بعد الصراع. وفي تجسيد لهذا التحول عن النمط المعتاد، شارك البنك الدولي مع الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في عملية دعم طارئة لليمن، وهو ما ينبغي أن يستمر ويمتد ليشمل نطاقاً أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث مجموعة البنك الدولي على ضمان امتلاكها الموارد البشرية والمالية الكافية لمواصلة دعم البلدان في مواقف الهشاشة والصراع والعنف.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

16. إن تحقيق تحول إيجابي في معدل البطالة المرتفع في منطقتنا يتطلب مزيدا من الاستثمار مع تكثيف الجهود لتحسين سياسات سوق العمل وتعزيز جودة التعليم والتدريب لزيادة الاتساق بين المهارات المكتسبة ومتطلبات سوق العمل. ويمكن أيضا أن تؤدي معالجة ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل إلى زيادة النمو الممكن. وهنا ندعو مؤسستي بريتون وودز إلى زيادة الدعم لسياساتنا في هذه المجالات بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

17. ويمكن أن يؤدي تيسير الحصول على الائتمان وزيادة العمق المالي في منطقتنا إلى المساعدة في تحقيق نمو أقوى وأكثر استمرارية وشمولا لمختلف شرائح السكان، إضافة إلى تعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات. ويمكن أن تساهم زيادة عمق وسيولة الأسواق المحلية تحديدا، في تقوية دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ومع تقدم بلداننا في تنفيذ جدول الأعمال المطلوب لتنويع الاقتصاد، فإن وجود سوق كفاء للسندات الحكومية يمكن أن يقود إلى توفير موارد طويلة الأجل لتمويل مشروعات البنية التحتية الكبيرة. ونحن ندرك مساهمة مؤسستي بريتون وودز الكبيرة في دعم جهودنا في هذا المجال بالتعاون مع مؤسساتنا الإقليمية، بما في ذلك تشجيع التمويل الإسلامي والمساعدة في تحسين فرص الحصول على الائتمان، وكذلك في تدعيم استقرار النظام المالي وزيادة صلابته وعمقه بوجه عام من خلال ما تقدمانه من مشورة ومساعدة فنية وأدوات تمويلية. ونرى أن لصندوق النقد الدولي دورا مهما في الحفاظ على توافر الخدمات المالية من خلال العلاقات المصرفية المراسلة، بما في ذلك تيسير التعاون بين سلطات البلدان، والأجهزة الرقابية، والهيئات المختصة بوضع المعايير، والصناعة المالية. ومن الأمور الجديرة بالترحيب في هذا الصدد ما تم مؤخرا من حوار بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن علاقات المراسلة المصرفية، ونحن نتطلع إلى الالتقاء مع الأطراف المعنية على هامش الاجتماعات السنوية كما نتطلع إلى استمرار عمل الصندوق في هذا الخصوص. ونعرب عن تقديرنا أيضا لتعاون الصندوق مع صندوق النقد العربي في سياق مسح أجري مؤخرا عن طبيعة قطع علاقات المراسلة المصرفية في المنطقة.

18. وفي مجال دعم جهود بلداننا في تعزيز أطر إدارة الدين، فإننا ندعو مؤسستي بريتون وودز إلى تقديم المساعدة الفنية، ولا سيما للبلدان النامية منخفضة الدخل والبلدان المصدرة للنفط التي تواجه انخفاضا في سعر النفط وارتفاعا في العجز. وسيكون من الضروري الحفاظ على مرونة الإطار المشترك الذي وضعه البنك وصندوق النقد الدوليين لاستدامة تحمل الديون، وذلك حتى لا تتسبب في تهديد الأهداف الإنمائية المشروعة للبلدان المعنية. كما ندعو إلى التحرك العاجل لتسريع حصول الصومال والسودان على تخفيف لأعباء الديون في إطار مبادرة "هيبك" للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى يتمكننا من معالجة مشكلة المتأخرات ونسوية علاقاتهما مع الدائنين. ومع تقديرنا لما تم من تجنب 1.1 مليار دولار أمريكي في إطار التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا") لمساعدة البلدان الأعضاء المؤهلة على تصفية ديونها المتأخرة، فإننا نؤيد بقوة استمرار تجنب نفس المبلغ في إطار عملية التجديد الثامنة عشرة لموارد المؤسسة، وندعو مجموعة البنك الدولي إلى مساعدة السودان والصومال في الحصول على هذه الموارد لتصفية ديونهما المتأخرة، كما ندعو صندوق النقد الدولي إلى تكثيف جهوده في هذا الاتجاه، بما في ذلك القيام بجهود استباقية في مجال تعبئة الموارد.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

19. مما لا شك فيه، أنه من الضروري تحقيق تقدم مؤثر نحو تعزيز صوت وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في مؤسستي بريتون وودز وتحسين نظام الحوكمة، من أجل الحفاظ على مصداقية المؤسستين وشرعيتها وفعاليتها دورهما. وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بدخول زيادات الحصص حيز التنفيذ بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والتعديل السابع لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بشأن إصلاح مجلسه التنفيذي، علماً بأننا ملتزمون بالعمل البناء لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة في أقرب الآجال. غير أنه من المهم ضمان ألا تؤدي المراجعة الخامسة عشرة وما يرتبط بها من تعديل في صيغة الحصص إلى تخفيض حصص بلداننا العربية مثلما حدث في ظل المراجعة السابقة. وإننا إذ ندعم الاستمرار في استعادة توازن الحصص لصالح الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الديناميكية بما يعكس مساهمتها المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإننا نرى أن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب البلدان الأخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. كذلك يجب النظر في إمكانية المساهمات المالية الطوعية عند توزيع أنصبة الحصص بمقتضى المراجعة الخامسة عشرة، مع ضمان ألا يأتي ذلك على حساب البلدان الأخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري أيضاً حماية صوت وتمثيل أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق. أما القرارات المتعلقة بإصلاح الحصص والحوكمة فيجب أن تظل مقصورة على أجهزة الحوكمة التابعة للصندوق، مع تركيز دور المجموعات مثل مجموعة العشرين على المساعدة في بناء توافق عام في الآراء بين البلدان الأعضاء.

20. وهنا نود الإشارة إلى التقرير المقدم إلى مجلس محافظي البنك الدولي عن "الصيغة الديناميكية" والعنصرين اللذين تركز عليهما هذه الصيغة المقترحة، وهما الوزن الاقتصادي والمساهمة في المؤسسة الدولية للتنمية (تاريخياً ومؤخراً). ونحن نرحب بإدخال معامل تقليص في هذه الصيغة، كما نود التأكيد مجدداً على ضرورة ألا تكون هي المحدد النهائي للنتيجة، رغم كونها عنصراً أساسياً فيها. وينبغي الحرص على تجنب أي انحرافات كبيرة عن الحصص الحالية وضمان أن تكون قواعد توزيع الحصص داعمة لمبدأ الانتقال إلى تكافؤ القوة التصويتية بين البلدان المتقدمة والنامية. وهناك عوامل كثيرة يجب أن نراعيها في هذه العملية: أولاً، ينبغي عدم التراجع عما أُحرز من تقدم في مراجعة 2010 نحو تحقيق التكافؤ والتعادل بين مساهمات البلدان الأعضاء، بل ينبغي تعزيز هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، يجب ألا تتسبب المراجعة في تقليص أنصبة حصص البلدان النامية، وألا تكون محصلتها الوحيدة هي إعادة توزيع الحصص المساهمة بين البلدان النامية. ثانياً، من الضروري حماية البلدان الفقيرة الصغرى. ثالثاً، هناك حاجة لآلية تمهد حدة التغيير حتى تلقى النتائج قبولا أكبر بين الأعضاء بوجه عام.

21. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق على قواعد شفافة لتوزيع الحصص، وهي تشمل استحداث حد أدنى يضمن أن يكون تقليص حصص كل بلد عضو في أضيق الحدود، وتطبيق منهج إمهال الأعضاء على أساس من المبادئ، وزيادة الأصوات الأساسية، مع تحييد أثر التقليص على البلدان الأخرى النامية والماضية في التحول عن طريق توزيع حصص إضافية، مثلما حدث في عام 2010. وينبغي أن تكون الصيغة قادرة على تحسين وضع الائتلاف الراهن في الحصص، بما في ذلك تحسين توزيع الحصص المحسوبة بين البلدان المتقدمة والنامية.

السيد الرئيس، المحافظين الكرام، السيدات والسادة،

22. اسمحو لي أن أختتم بتأكيد رؤانا المستقرة حول بعض القضايا المشتركة المتعلقة بصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. إن دعم المؤسستين للسلطة الوطنية الفلسطينية أمر لا غنى عنه، ليس فقط في ذاته، وإنما أيضاً لتحفيز المجتمع الدولي

على المساعدة في مواجهة مجموعة كبيرة من التحديات وتشجيع قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار في بيئة سياسية واقتصادية ومالية تزداد صعوبة. وقد كان الصندوق الائتماني للضفة الغربية وغزة مصدرا أساسيا لتمويل جدول أعمال التنمية الفلسطيني. غير أن تجديد موارد هذا الصندوق لم يتغير منذ أكثر من عشرين عاما، مما يجعل قيمته في هبوط كبير ومستمر سواء بالقيمة الحقيقية أو على أساس نصيب الفرد. وهنا نود تأكيد طلبنا بأن يطرح البنك الدولي طرقا مبتكرة لزيادة موارد هذا الصندوق. وفي هذا السياق، نرحب بإصدار البنك تأجيلا رسميا لالتزامات السلطة الفلسطينية المتعلقة بسداد رسوم المؤسسة الدولية للتنمية.

23. أما بالنسبة للكوارث العربية المتخصصة العاملة في الصندوق ومجموعة البنك الدولي، فإننا وإن كنا نرحب بالزيادة النسبية فيها، إلا أننا نرى أن الأمر لا يزال يتطلب بذل جهد أكبر. فمنطقتنا لا تزال أقل تمثيلا في هيئة موظفي الصندوق، مما يدعو إلى مواصلة الالتزام القوي والمشاركة الفعالة من جانب الإدارة العليا، وتحسين المساءلة وهيكلة الحوافز لتحقيق المعايير المتفق عليها. وينبغي تحقيق تقدم أكبر أيضا في معالجة نقص الترقيات والتعيينات للموظفين العرب في المناصب العليا بالمؤسستين.

24. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نرحب بالتعاون عالي الجودة بين مؤسستي بريتون وودز ومؤسساتنا المالية الإقليمية من خلال عدد من الندوات المشتركة التي تعالج بعض القضايا الأساسية ذات الاهتمام المشترك. كما نقدر المشاركة رفيعة المستوى من المؤسستين في مختلف الاجتماعات العربية الإقليمية، بالإضافة إلى أعمال التدريب والمساعدة الفنية عالية الجودة التي يقدمها الصندوق لبلداننا من مقره الرئيسي ومن خلال مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ("ميتاك")، حيث نتطلع إلى استمرار التعاون وتعزيز الشراكة بين مؤسساتنا. كذلك ندعو البنك والصندوق الدوليين على تشجيع مبادرة "عريسات" على نحو يدعم إتاحة الإحصاءات عالية الجودة وما يرتبط بها من بيانات عن اقتصاداتنا.

25. مرة أخرى ندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الإشارة للبلدان العربية كمجموعة (وليس فقط كجزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – "MENA") فيما يصدرانه من تقارير وإحصاءات، مما سيساعد في تحديد المؤشرات والإحصاءات التي تخص بلداننا العربية.